القسم الثالث

السنكارية في عالم الممارسة

obeikan.com

obeikan.com

الفصل الخامس
التنمية المستقلة وسياسات الاعتماد على الذات

مقدمة

لقد أدت الثورة في بوركينا فاسو بزعامة توماس سانكارا إلى تأسيس نموذج التنمية الوطنية الذي يستند على مفاهيم «الاعتماد على الذات»، والتضامن الاجتماعي. كان النموذج البوركينابي يختلف اختلافا جذريا مع نماذج التنمية المفروضة من قبل المؤسسات الدولية المانحة. ولايخفى أن هذا النموذج المستقل المناهض للاستعمار قد ألهم العديد من الحركات الشعبية الاجتماعية في أفريقيا. ربما كان ذلك كافيا لكسب مزيد من الأعداء لسياسات سانكارا ولاسيما في الولايات المتحدة وفرنسا والعديد من الدول الأوروبية الأخرى.

بدأ سانكارا بخوض معركة الداخل أولا، ففي اليوم الثاني لنجاح الثورة قام نظام سانكارا بتصنيف نظام الزعامات التقليدية باعتباره العدو رقم واحد للثورة. لم يكن يسيرا على المجتمعات الزراعية أن تتخلى عن نمط الهيراركية الاجتماعية والسياسية التقليدية السائدة بين عشية وضحاها. وعليه فقد حاول المجلس الوطني للثورة تجاوز هذه الهيراركيات التقليدية ،كما أوضح الفصل السابق، من خلال إنشاء محكمة شعبية للتوفيق في كل قرية للنظر في أي سلوك معادي للمجتمع، حتى لو لم يكن هذا السلوك محددا حسب القانون. وتستطيع هذه المحكمة مصادرة الأراضي والثروة الحيوانية كنوع من العقاب. ويمكن لها كذلك فرض عقاب جماعي على القرية بأكملها.

لقد واجهت حكومة سانكارا معضلة حقيقية في سعيها لبناء اقتصاد وطني معتمد على الأسواق المحلية. فقد كان اقتصاد بوركينا فاسو يعتمد على زراعة

الكفاف في ظل غياب أي قطاع حقيقي للتصنيع. وتحت تأثير الجفاف انخفض إنتاج المحاصيل، كما انخفضت أسعار الثروة الحيوانية بفعل المنافسة الإقليمية من قبل دول أخرى مثل نيجيريا وساحل العاج. وعليه لم يكن في متناول سانكارا موارد كثيرة يمكن الاعتماد عليها. رأى سانكارا والمجلس الوطني للثورة أن حل مشكلات الفلاحين يكمن في تبني سياسات جمعوية وبناء هياكل للسيطرة والرقابة الديموقراطية ، بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل للموارد مع إقامة المشروعات الكبرى.

وطبقا للخطة الخمسية التي أعلنتها وزارة التخطيط فان الهدف الأسمى يتمثل في بناء اقتصاد وطني مخطط ومستقل معتمد على الاكتفاء الذاتي ويكون في خدمة المجتمع الديموقراطي الشعبي. كان على الدولة أن تقوم بدور مركزي في الاقتصاد نظرا لمحدودية وضعف القطاع الخاص ، ومن أجل تعبئة الموارد اللازمة لإنشاء البنية الأساسية وتشجيع المشروعات الإنتاجية. ومن الملاحظ أن سانكارا لم يعطي أهمية كبيرة للمساعدات الخارجية التي ظلت محدودة حيث قامت فرنسا، وهي المانح الأكبر لبوركينا، بوقف مساعداتها العامة بعد عام ١٩٨٣ وهي الخطوة التي تبعها البنك الدولي عام ١٩٨٤.

قامت الحكومة باتباع سياسات تقشفية مع محاربة الفساد حيث سعت المحاكم الثورية الشعبية محاكمة الأشخاص المتهمين بالفساد واختلاس الأموال العامة.كما أن جهاز الخدمة المدنية البالغ حجمه نحو ثلاثين ألف موظف عام بات يمثل عبئا على ميزانية الدولة المحدودة.وعليه فقد تبنت حكومة سنكارا والمجلس الوطني للثورة مجموعة من السياسات للحد من الإنفاق العام. وتشمل هذه السياسات تخفيض الدعم والقيود المفروضة على الأجور لموظفي الحكومة.

وعليه فإن هذا الفصل ينقسم إلى محورين يعالج أولهما سياسات التثبيت والنمو الاقتصادي الذي يراعي الجانب الاجتماعي بينما يلخص الثاني أبرز مبادىء نمط التنمية المستقلة في عهد توماس سانكارا.

القسم الأول

سياسات التثبيت والنمو الاقتصادي والاجتماعي

سعت حكومة المجلس الوطني للثورة بزعامة سانكارا إلى تصحيح الاختلالات الإقتصادية الناجمة عن فساد السياسات وسوء الأوضاع السائدة منذ بداية مرحلة ما بعد الاستقلال، بالإضافة إلى تسريع عجلة النمو وإحداث تحولات اقتصادية راديكالية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية. وقد كان دور الدولة مهما ومحوريا من خلال ثلاثة مجالات أساسية هي :- إجراءات التثبيت الاقتصادي،- سياسات النمو الاقتصادي،- سياسات إعادة التوزيع والتنمية الاجتماعية.

أولا : سياسات التثبيت و تخفيض النفقات :

كان هدف برنامج وخطة التنمية الأولى هو تخفيض النفقات العامة حيث كانت أجور العاملين بجهاز الدولة تلتهم معظم إيرادات الموازنة العامة. وعليه فقد عمدت الحكومة إلى تخفيض رواتب الموظفين في أكثر من مناسبة وقامت بوقف استيراد السلع الترفية والكمالية من قبل كبار المسئولين في الدولة. وعلى صعيد آخر حاولت الحكومة توفير موارد إضافية من خلال تعديل السياسات الضريبية. ففي عام ١٩٨٤ على سبيل المثال فُرضت ضرائب على المشروبات الكحولية وغير الكحولية. وفي عام ١٩٨٥ ازدادت ضرائب الدخل. أضف إلى ذلك فقد حاولت الحكومة جاهدة تصحيح الخلل في الميزان التجاري من خلال خفض قيمة فاتورة الواردات بالسعي نحو شراء منتجات أقل سعرا. ولعل ذلك يفسر لنا توجه سانكارا صوب موردين من دول آسيوية عوضا عن الأوروبيين. ولا يخفى كذلك أن سياسات إحلال الواردات في المجال الغذائي كان لها دور كبير في تحقيق التثبيت الاقتصادي الذي يمثل نقطة الانطلاق الأولى نحو النمو.

ثانيا : سياسات النمو الاقتصادي :

تجدر الإشارة إلى أن السنكارية في المجال الاقتصادي لم تتخلص من مقومات

اقتصاد السوق، ولعل ذلك يبرر الموقف من دور القطاع الخاص في التنمية. فقد حافظت الدولة على هذا القطاع رغم صغر حجمه ووجود بعض الشركات الخاصة التي كانت على شفا الإفلاس. تدخلت الحكومة لإنقاذ هذه الشركات الخاسرة وحولتها إلى مؤسسات مشتركة في قطاع الأعمال. يعني ذلك أن القطاع الخاص أصبح شريكا في عملية التنمية الاقتصادية. وعلى صعيد آخر تمت إعادة هيكلة شركات القطاع العام وذلك من خلال إنشاء وزارة خاصة للمؤسسات العامة.

وفي مجال التصنيع سعت الحكومة إلى ضرب عصفورين بحجر واحد. فقد حاولت توفير مداخيل جديدة لدعم قطاع الزراعة من خلال استخدام الميكنة وتقنيات زيادة الإنتاج من جهة، ومن جهة أخرى أرادت تشجيع نمو قطاع التعدين بهدف استغلال احتياطات الموارد الطبيعية مثل الزنك والفوسفات والمنجنيز. على أن الاهتمام الأكبر كان يتمثل في دعم سياسات الاكتفاء الذاتي من الغذاء في القطاع الزراعي.وعليه فقد بذلت جهود كبيرة لتحسين نظم الري والمحافظة على المياه من خلال توفير الاستثمارات الحكومية ودعم المبادرات المجتمعية . كما أعادت الحكومة النظر في سياسات تسعير المحاصيل الزراعية النقدية مثل القطن بحيث تتوازن مع الأسعار العالمية وتحسن من مستويات دخول الفلاحين. وهذه سياسة مغايرة تماما للنهج الحكومي القديم الذي تمسك بسياسة تسعير ثابتة بغض النظر عن قيمة الأسعار العالمية.

ولعل إبداعات التجربة السنكارية تظهر في مجال الزراعة من خلال توظيف نمط التكنولوجيا الملائمة لزيادة الإنتاج والتغلب على مشكلات ندرة المياه وتآكل التربة كما هو الحال في مناطق الساحل والحزام الأوسط. فقد عملت الحكومة على إنشاء السدود والخزانات المائية ، وهو ما ساعد على استمرار رطوبة الأراضي الواقعة خلفها ، كما أن استخدام الأسمدة الطبيعية أسهم في زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية كما يظهر من الجدول رقم ٣. ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى مبادرتين أسهمتا بدور بارز في زيادة الإنتاج الزراعي[1]:

(1)Savadogo, Kimseyinga, and Claude Wetta. The Impact of Self-Imposed Adjustment: The Case of Burkina Faso, 1983-1989.

- الاتحاد الوطني للفلاحين.
- الاتحاد الوطني لكبار السن.

وعلى أية حال فإن هذه المركزية الثورية التي جعلت المجلس الوطني للثورة هو الحاكم بأمره ويستخدم اللجان المدافعة عن الثورة لتنفيذ سياساته قد انطوت على ممارسات فاسدة وإساءات بالغة بحق المواطنين البسطاء ، وهو ما جعل هذه المؤسسة الثورية تفقد شعبيتها في بعض الحالات. ففي المؤتمر الوطني العام لهذه اللجان الثورية عام ١٩٨٦ انتقد سانكارا علنا سلوك المسئولين فيها الذين تعاملوا وكأنهم في برج عاجي واستغلوا مناصبهم للإثراء غير المشروع. أضف إلى ذلك فإن بعض القوى الرجعية والمعادية للثورة تمكنت من اختراق هذه اللجان بعد أن تخفوا تحت عباءة الثورة.

ومن جهة أخرى فإن الصراع على السلطة داخل المجلس الوطني للثورة الحاكم أدى إلى حدوث انشقاق بينه وبين التنظيمات العمالية اليسارية التي تحالفت معه منذ بواكير الثورة. ولعل أبرز تلك المواجهات هي تلك التي وقعت بين النظام والعصبة الوطنية للتنمية بسبب عدم إعطاء أمينها العام سوماني توري منصب الأمين العام للمجلس الوطني للثورة. وقد أدت هذه المواجهة إلى طرد معظم ممثلي هذه العصبة من الحكومة في عام ١٩٨٤ . وفي العام التالي تم اعتقال أمينها العام سوماني توري بسبب اتهاماته للمجلس الثوري بالفساد.عندئذ لم يبق لنظام سانكارا من حليف مدني سوى «اتحاد المناضلين الشيوعيين»، ولعل ذلك هو ما دفعه لإنشاء منظمتين أخيرتين هما: « اتحاد الشيوعيين البوركينابيين» و«الجماعة الشيوعية البوركينابية» وذلك من أجل تحقيق التوازن السياسي مع التنظيمات العمالية اليسارية. وبعبارة أخرى فإن نظام سانكارا سعى إلى أن يكون المثقفين اليساريين معادلا موضوعيا لقوة الحركة العمالية اليسارية.

ومن الواضح أن النخبة الحاكمة في عهد سانكارا كانت منقسمة حول المسألة الحزبية. ولعل السؤال الذي طرح عليهم تمثل في : هل من الأنسب بالنسبة للنظام

الثوري إقامة حزب سياسي؟. يبدو أن جناح كومباوري كان يسعى لاقامة حزب ثوري بالمفهوم الطليعي وذلك من خلال توحيد الأجنحة التي يتألف منها المجلس الوطني للثورة (تنظيم العسكريين الثوريين واتحاد المناضلين الشيوعيين واتحاد الشيوعيين البوركينابيين والجماعة الشيوعية البوركينابية). على أن بعض الروايات تشير إلى أن سانكارا نفسه هو الذي كان يسعى لإقامة جبهة حزبية متحدة. ويبدو أن الخلاف لم يكن حول فكرة الحزب السياسي بقدر ماكان حول طبيعته وشكله. لقد كان سانكارا يأمل في إنشاء تنظيم حزبي يتجاوز الإنحيازات الضيقة التي تعبر عنها التنظيمات المكونة للمجلس الوطني للثورة بينما فضل الجناح الآخر في السلطة إقامة حزب طليعي مركزي. وأيا كان الأمر فإن مسألة التعددية الحزبية لم تكن واردة على الإطلاق.

ويلاحظ أن التوجهات السياسية والاقتصادية لنظام سانكارا أدت إلى تراجع أهمية الدور الذي كانت تقوم به النقابات العمالية في ظل نظم الحكم السابقة. ونظرا لوجود لجان الدفاع عن الثورة في جميع أماكن العمل فقد تراجعت القوة التفاوضية للتنظيمات العمالية التقليدية. وعلى سبيل المثال فإن الإضرابات والاحتجاجات التي قام بها اتحاد المعلمين عام ١٩٨٤ قوبلت بحزم شديد حيث فصل عدد كبير من المعلمين. وعلى الرغم من انقسام الرأي داخل المجلس الوطني للثورة الذي يهيمن عليه العسكريون فقد تم فرض قيود صارمة على أنشطة النقابات العمالية بشكل عام[1].

(1)Speirs, Mike. Agrarian Change and the Revolution in Burkina Faso , African Affairs, Vol. 90, No. 358 (Jan., 1991), pp. 89-110.

جدول رقم ٥

تطور أعداد الطلاب والفصول ١٩٨٣ و ١٩٨٦

المرحلة التعليمية/ السنة	١٩٨٣	١٩٨٦	النسبة٪
التعليم الأساسي			
• المدارس	١١٧٦	١٧٥٨	٤٩.٥
• الفصول	٣٩٦٧	٥٤٨٤	٣٨.٢
• الطلاب	٢٥١٢٦٩	٣٥١٨٠٧	٤٠.٠
التعليم الثانوي			
• المدارس	٧٩	١٢٥	٥٨.٢
• الفصول	١٠٢٦	١٤٩٨	٤٦.٠
• الطلاب	٤٣٢٢٦	٥٣٢١٤	٢٣.١
الجامعات			
• المدارس	٨	١٢	٥٠.٠
• الفصول	---	--	--
• الطلاب	٣٣٥١	٤٠٨٥	٢١.٩

المصدر: Savadogo، op.cit . p.35

القسم الثاني: مبادئ نمط التنمية المستقلة

يمكن تحديد أهم مبادئ نمط التنمية المستقلة الذي اتبعه سانكارا وشكلت أساس السياسات التي نفذها سانكارا ورفاقه بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٧ فيما يلي[١]:

(١) يمكن مراجعة ذلك تفصيلا في:

أولا سياسات الاعتماد الذاتي:

رأى توماس سانكارا أن الاعتماد على الذات يعني ضرورة أن يفكر شعب بوركينا فاسو في قضايا التنمية الخاصة به. يقول في ذلك : «الأهم من ذلك، كما أعتقد، هو إعطاء الناس الثقة في أنفسهم، كي يتمكنوا في نهاية المطاف من الجلوس والكتابة عن نمط تنميتهم، يتمكنوا من الجلوس والكتابة عن سعادتهم، يستطيعون قول ما يريد ون، وفي نفس الوقت، يفهمون ما هو الثمن الذي يجب أن يدفعوه مقابل تحقيق هذه السعادة».

تحت شعار «البوركينابي ينتج ما يستهلك »، تم حظر واردات الفواكه والخضار لتشجيع التجار على دعم المنتجات المحلية ولاسيما في الجنوب الشرقي من البلاد. وكانت هذه المنطقة معزولة ومهملة لصالح أسواق ساحل العاج، التي كانت مرتبطة ببوركينا فاسو عن طريق شبكة من الطرق السريعة المعبدة. وعلى الفور تم تأسيس سلسلة من تجارة التجزئة الوطنية. وقد قامت اللجان المحلية بدور بالغ الأهمية في الترويج للمنتجات الوطنية، حيث تمكن موظفي الدولة من شراء المنتجات الوطنية في أماكن عملهم. كما تم تشجيع موظفي الخدمة المدنية على ارتداء الملابس القطنية التقليدية المنسوجة يدويا، وربما شجع ذلك على ازدهار صناعات النسيج المحلية ولاسيما تلك التي تقوم بها ربات البيوت في منازلهن.

اعتمدت خطة التنمية الشعبية الأولى، في الفترة من أكتوبر ١٩٨٤ إلى ديسمبر ١٩٨٥ بعد عملية حوار مجتمعي واسعة النطاق شارك فيها الجميع بما في ذلك القرى النائية. وقد اعتمد تمويل الخطة بالكامل على الجهود الذاتية من داخل بوركينا فاسو. وتجدر الإشارة إلى أن «المساعدات» الأجنبية من الغرب، بما في ذلك فرنسا، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد توقفت تماما خلال الفترة

Dembélé, Demba Moussa, Thomas Sankara: an endogenous approach to development, Pambazuka News.,2013-10-23, Issue 651 at: http://pambazuka.org/en/category/features/89307

من ١٩٨٥-١٩٨٧. لم يكن أمام سانكارا ورفاقه من بد سوى الاعتماد الكلى على مواردهم الخاصة وتضامن الدول الصديقة التي تشاركهم نفس الرؤية والمثل العليا. وقد تولت لجان الدفاع عن الثورة عملية التعبئة الشعبية وبث روح الاعتماد على الذات في نفوس الجماهير، وهو ما ساعد في تحقيق ٨٥٪ من أهداف خطة التنمية الأولى. ففي غضون سنة واحدة، تم بناء نحو ٢٥٠ خزان للمياه وحفر ٣٠٠٠ بئر. هذا بالإضافة إلى الإنجازات الأخرى في مجالات الصحة، والإسكان، والتعليم، والإنتاج الزراعي، الخ.

ولعل أكثر الأمور وضوحا في نمط التنمية المستقلة الذي اتبعه سانكارا يتمثل في التحول بعيدا عن المدن والتوجه نحو الريف. قدمت الحكومة العديد من الخدمات العامة للمزارعين الفقراء ولرعاة الماشية وذلك من قبيل حوافز الأسعار، والمساعدة على التسويق، والري، وحماية البيئة وغيرها من أشكال الدعم. وقد تم تخصيص ٧١٪ من الإستثمارات المخصصة للقطاعات الإنتاجية في الخطة الخمسية لصالح الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والحياة البرية والغابات. وقد استفاد القرويون أيضا من زيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. ففي خلال الفترة من ١٩٨٣ - ١٩٨٦ تم إنشاء أكثر من ٧٤٦٠ مركزا صحيا ، بواقع مركز واحد لكل قرية. كما تم تطعيم نحو ٢ مليون طفل ضد أمراض الطفولة الرئيسية، كما التحق حوالي ٣٦ ألف من القرويين بمراكز محو الأمية الأساسية. ولايخفى أن كل هذه المبادرات كانت جزءا من حملة أوسع لتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية .

وعلى صعيد النظام الدولي كان توماس سانكارا يحلم بإقامة نظام أكثر عدالة حيث قدم نقدا لاذعا للنظام الدولي القائم ولاسيما مؤسساته المالية الدولية المستغلة . وتتلخص أطروحة سانكارا في القول بأن مكمن الظلم وعدم العدالة في النظام الدولي هو قوى العولمة والنظام المالي الدولي، وهيمنة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والدائرة المفرغة التي تسير فيها ديون العالم الثالث. وربما تتسق

هذه الأفكار مع جملة ما تطرحه القوى المناهضة لتيارات العولمة المعاصرة. ويجادل سانكارا بأن أزمة الدين الخارجي إنما ترجع إلى جشع الجهاز البيروقراطي في المؤسسات الدولية المستغلة. وعليه فإن الدين يمثل وسيلة لإعادة غزو أفريقيا بطريقة عمدية ومنظمة. كما أن نمط التنمية المفروض من الخارج المصاحب لهذه الديون لا يتسق مع التقاليد والخصائص الحضارية للمجتمعات الأفريقية. وعليه فقد قررت بوركينا فاسو عدم التوجه لصندوق النقد الدولي طلبا للمساعدة وذلك لتجنب المشروطية السياسية التي يفرضها البنك على الدول الفقيرة».

لقد اهتم سانكارا بالتطبيق العملي للديمقراطية وذلك من خلال التركيز على تحرير الطبقة العاملة والنساء. يقول في ذلك « إن الديمقراطية الحقة تعني استخدام الإمكانات الكاملة للشعب. أما صناديق الاقتراع، والنظام الانتخابي فإنها لا تعني بالضرورة وجود الديمقراطية. لا توجد ديموقراطية حقيقية عندما يدعو من هم على سدة السلطة إلى الانتخابات من وقت لآخر، ولا يظهر اهتمامهم بالمواطنين إلا في الفترة التي تسبق الانتخابات ... إن الديمقراطية لا تتحقق إلا إذا كانت السلطة بجميع أشكالها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية في يد الشعب» .

لقد كانت لجان الدفاع عن الثورة هي المسئولة عن تمكين الشعب وإعطائه كافة السلطات.إضافة إلى مجال الأمن العام أنيط بهذه اللجنة مهام التثقيف السياسي، والصرف الصحي، وتطوير الإنتاج والمشاركة في مراقبة ميزانية الوزارات. وبالفعل ناقشت هذه اللجان الكثير من المشروعات الوطنية ورفضوا بعضا منها. ومع ذلك فإن اللجنة تورطت في العديد من التجاوزات وأعمال القمع. وعلى سبيل المثال كانت تقف وراء الهجمات على التنظيمات النقابية. لقد كان سانكارا أول من شجب هذه التجاوزات وانتقد علانية أوجه القصور التي شابت عمل لجنة حماية الثورة، والتي كانت تعزى في كثير من الأحيان إلى الصراعات في صفوف المنظمات الداعمة للثورة.

ثانيا : رفض تقليد نماذج التنمية الأجنبية

كان توماس سانكارا يعلم جيدا أن كافة نماذج التنمية المستوردة في أفريقيا قد أثبتت فشلا ذريعا. وعادة ما كان يردد كلمات الرئيس سيكوتوري القائلة: أن نقبل العيش كأفارقة. لهو السبيل الوحيد للعيش بحرية وكرامة ». بالإضافة إلى عبارة الرئيس سيكوتوري الشهيرة أمام الجنرال ديغول عام ١٩٥٨ حيث قال: «نحن نفضل الحرية في الفقر على العبودية في البذخ».

لقد كانت مفاهيم التنمية المستقلة والاعتماد على الذات لا تتفق مع قبول أموال ومساعدات أجنبية. يقول سانكارا :«نحن نرفض بشكل قاطع ونهائي كل أنواع الإملاءات الأجنبية». كما استنكر أيضا «محاولات جميع المستغربين الذين يروجون لنماذج التنمية التي أثبتت فشلها من قبل.» وقد شهدت بوركينا فاسو في عهد سانكارا جدلا واسعا حول سياسات التصنيع واقتصاديات السوق والاستراتيجية المتبعة.بيد أن المتابعة الدقيقة للصياغة الأيديولوجية السائدة في عهد سانكارا تبرز عدم وجود تصور أيديولوجي واضح أو حتى معالم رؤية استراتيجية بخصوص التصنيع.ومع ذلك فقد أعطيت الأولوية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قاطرة التنمية.

لقد تم توزيع الأراضي الزراعية التي صادرتها الثورة طبقا لمبدأ :«قطعة أرض واحدة لكل شخص أو لكل أسرة». وتكمن أهمية هذه السياسة الإصلاحية في أمرين هامين: أولهما: أنها شكلت ضربة قاسمة للقواعد المؤسسة للسلطة التقليدية والتي حاول الرئيس ياميوغو الاقتراب منها ولكنه لم ينجح. وثانيا: أنها أعادت تنظيم الأراضي والملكية وفقا لأسس جماعية جديدة. وعلى سبيل المثال فقد تم تنظيم الفلاحين في أطر مؤسسية ديمقراطية وتمت صياغة استراتيجية للتنمية الجماعية تهدف إلى استخدام الأراضي بطريقة علمية. وبغض النظر عن النتائج المتحققة فإن هذه الإجراءات الثورية قد وضعت نهاية للنظام الاجتماعي السائد في الريف منذ قرون طويلة. لقد مثل هذا الإصلاح الزراعي بالإضافة إلى

ذلك كله محور نضال المجلس الوطني للثورة ضد الإقطاع ، كما أنه استكمل الحركة التي بدأت في يناير ١٩٨٤ بإلغاء القوانين العرفية غير العادلة المؤسسة لسلطة الزعماء التقليدين السياسية والاجتماعية.

لقد كان المجلس العسكري الحاكم يهدف من وراء تجريد الزعماء التقليديين من امتيازاتهم وسلطاتهم التخلص من الرجعية التقليدية وهو ما يمهد الطريق أمام ظهور قوى اجتماعية جديدة تؤمن بالخطاب الثوري وذلك بعد تحررها من قيود التهميش وعبء الخضوع.

ثالثا :التعاطف مع تطلعات الجماهير العريضة

نظرا لكون الثورة شعبية كان لزاما على سانكارا ورفاقه إعطاء الأولوية للاحتياجات الأساسية للجماهير سواء في الريف أو الحضر. وعليه فقد حاول جاهدا التواصل معهم من أجل فهم وتبني قضيتهم، والتي كانت مصدرا للصراع مع بقايا البرجوازية الصغيرة في المدن الذين لم يتخلوا عن «امتيازاتهم». يقول في ذلك، «إننا لا نشارك في ثورة ببساطة لاستبدال حاكم بآخر. إننا لا نشارك في الثورة بسبب وجود دوافع ذاتية» . «هذا النوع من الحركات الجماهيرية غريب عن المثالية الثورية التي تجلت في أغسطس وأولئك الذين يحاولون إظهار عيوبها هم من الانتهازيين والبرجوازية الصغيرة المناهضة للثورة».

والملاحظ أن سانكارا قد سار على نهج أميلكار كابرال حينما دعا المثقفين إلى الانتحار والبعث من جديد في إطار مؤسسي يحمل اسم «العمال الثوري » ويكون في خدمة الشعب. يقول كابرال: «يجب أن تكون الطبقة البرجوازية الثورية قادرة على الانتحار كطبقة من أجل أن تبعث في شكل جسد جديد يحمل اسم العمال الثوري والذي يرتبط تماما بالتطلعات الأساسية للشعب الذي ينتمي إليه »[1].

توجد سمة بارزة في النهج التنموي لحكومة سانكارا تتمثل في أهمية التعبئة

(1)Chabal, Patrick. Amilcar Cabral: Revolutionary Leadership and People's War. London: C. Hurst, 2002.

الشعبية والاعتماد على مشروعات المساعدة الذاتية المحلية. وقد كان لمفهوم المساعدة الذاتية في المجتمع جذور اجتماعية عميقة. إذ على الرغم من ضعف العلاقات والالتزامات التقليدية، فإن مفاهيم التكافل الاجتماعي، والعمل الجماعي، والمعاملة بالمثل والمصلحة العامة كانت لا تزال سائدة. وعلى المستوى التنظيمي والمؤسسي شهدت بوركينا فاسو وجود المجالس القروية ومجموعات المزارعين والتعاونيات وجمعيات الشباب والمنظمات المدنية الأخرى. وقد اعتمدت أكبر رابطة للفلاحين في البلاد على تقليد مجموعات العمل الجماعية نام NAAM، وهي تضم مجموعات من الشبان والشابات من أجل تعبئة المجتمع في الأنشطة الزراعية التعاونية. لقد كانت الأداة التنظيمية الرئيسية التي اعتمدت عليها الحكومة هي لجان الدفاع عن الثورة.

رابعا: استخدام الدولة كأداة للتحول الاقتصادي والاجتماعي

كان سانكار باعتباره اشتراكيا يؤمن بأهمية دورالدولة والتخطيط المركزى، وقد رأى أمام عينيه النموذج الكوبي الذي كان يكن له كل تقدير. وعليه فإن تغيير وضعية التخلف وبناء مجتمع جديد يلبي مطالب الثورة في بلاده كان يقتضي أن تقود الدولة جهود التغيير. وقد ارتكز برنامج حكومته على إنشاء صناعات إحلال الواردات للحد من الاعتماد على السلع الأساسية والفاخرة المستوردة من البلدان الرأسمالية،. كما قام سانكارا ورفاقه بتعبئة الشباب والنساء لمحاربة الاستعمار الجديد وإلغاء الديون المستحقة للمؤسسات المالية والدول الإمبريالية الغربية.»أضف إلى ذلك فقد أطلقت الحكومة حملات التأميم، وإعادة توزيع الأراضي والبرامج الاجتماعية الكبرى في بوركينا فاسو التي كانت تعد واحدة من أفقر البلدان في العالم.

إن أبرز التحديات التي كان على القيادة الثورية التعامل معها بشكل حاسم وعاجل تمثلت فيما يلي:

- تأسيس نظام للدفاع المدني والعسكري بهدف حماية الثورة ضد التهديدات

الداخلية والخارجية. وقد أظهرت الحرب الحدودية مع مالي أوجه القصور الذي كان يعاني منها هذا النظام ولا سيما عدم الاستعداد والمشاكل اللوجستية الهائلة.

- التبعية الاقتصادية الخارجية وما يترتب عليها من عدم السيطرة الوطنية على بعض الآليات الاقتصادية الوطنية.

- عداء البرجوازية البيروقراطية الرجعية والبرجوازية الصغيرة التي عانت من الإجراءات الثورية التي اتخذها نظام سانكارا . وقد مثلت هذه الشرائح القوى المعادية الرئيسية لنظام سانكارا.

- مسألة الانتحار الثوري للبرجوازية البيروقراطية والبرجوازية الصغيرة التقدمية باعتبارها طبقة اجتماعية وذلك من أجل أن تصبح خادما للشعب.

- المحافظة على الحماس الشعبي والدافع الثوري من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لخطة التنمية المستقلة دون اللجوء إلى الإكراه.

- التثقيف السياسي الشامل.

- الأنشطة العدائية المعلنة أو الخفية التي استهدفت زعزعة الاستقرار وإسقاط نظام سانكارا، والتي كانت تقف وراءها القوى الغربية المعادية أو بعض بلدان الجوار الأفريقية.

وعليه فقد أصبح الشعار الثوري الجديد لبوركينا فاسو هو: « الوطن أو الموت، سوف ننتصر» والذي تمت استعارته من تجربة الثورة الكوبية.وقد كان الهدف الأول لبرنامج التنمية الشعبية (اكتوبر ١٩٨٤-ديسمبر ١٩٨٥) هو أن تقود الدولة جهود تحقيق التنمية المستقلة من خلال تحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي في الغذاء، ولعل ذلك يفسر قيام النظام في أواخر عام ١٩٨٤ بإلغاء نظام الملكية الخاصة للأراضي وحملات التأميم الأخرى[1]. ونستطيع أن نحدد المجالات التي

(1)Martin :Ideology and Praxis in Thomas Sankara's Populist Revolution of 4 August 1983 in Burkina Faso , pp 82-85.

قادت فيها الدولة جهود التنمية:

- القيام بعدد من المشروعات الجماهيرية الملحة وذات المردود السريع مثل توفير الكهرباء للمناطق الريفية ومشروعات الإسكان ومزارع الدواجن وبناء الملاعب الرياضية ودور السينما، وكذلك حفر الآبار وبناء السدود.

- إحياء مشروع التعدين القديم (مناجم منجنيز تمباو) والذي تطلب بناء خط للسكة الحديد بطول ٣٨٠ كيلومتر. وعلى الرغم من عدم واقعية المشروع بسبب رفض المؤسسات الدولية المانحة تمويله فقد استطاع النظام حشد التأييد الشعبي بهدف إنجاز المرحلة الأولى منه بطول مائة كيلو متر بنهاية عام ١٩٨٥.

- أعلن الرئيس سانكارا مجموعة من الإجراءات بهدف تخفيف الأعباء المعيشية على الفقراء. ومن ذلك ما أعلنه في ٤ أغسطس ١٩٨٥ من إلغاء لكافة الضرائب المستحقة على الشرائح الفقيرة. أضف إلى ذلك تم تخفيض رسوم التعليم والتحكم في أسعار السلع الغذائية والتموينية ووضع حد أعلى للقيمة الإيجارية وحساب الأجر النقدي الأساسي الذي يلبي الحاجات الأساسية للأسرة.

خامسا: النضال من أجل حماية البيئة

لقد فهم سانكارا أهمية البيئة باعتبارها حقيقة أساسية لبقاء الإنسانية واستمرار العمران البشري.ففي عهده زرعت ملايين الأشجارمن أجل وقف التصحر. وكان يستغل كل حدث أو مناسبة خاصة وعامة على السواء مثل حفلات الميلاد والزواج لزرع الأشجار. وقد أدى ذلك إلى تعبئة واسعة النطاق بين صفوف الجماهير الذين فهموا معنى ودلالة مثل هذا القرار: بناء بلدهم بسواعدهم!. هذه هي الفكرة الرئيسية وراء رؤية توماس سانكارا. ومنذ البداية انتبه سانكارا إلى التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تتكبدها بلاده نتيجة لتدهور البيئة. هذا هو السبب الذي جعل حماية البيئة واحدة من الركائز الأساسية لسياسة التنمية المستقلة وهو ما جعله يحشد الناس لحماية بيئتهم.

لقد أقام سانكارا علاقة ارتباط وثيقة بين نمط الإنتاج والاستهلاك الرأسمالي وبين تدهور البيئة: «إن النضال من أجل حماية الأشجار والغابات هو بمثابة نضال ضد الإمبريالية. فالإمبريالية تسعى عمدا إلى حرق الغابات والسافانا في بلادنا». في المؤتمر الدولي للأشجار والغابات الذي عقد في باريس في فبراير ١٩٨٦ تحدث سانكارا عن برنامجه للبيئة من خلال هذا البيان: «أنا هنا فقط أتحدث بشكل متواضع عن شعب يرفض أن يتخذ موقفا سلبيا وهو يشاهد موت الطبيعة أمام عينيه»[1] . هذا الإلتزام بحماية البيئة تم ترجمته من خلال عدد من الإجراءات بما في ذلك:

- **النضالات الثلاثة:** لقد كانت هذه السياسة واحدة من أبرز السياسات التي تم تنفيذها بالكامل ولاقت نجاحا منقطع النظير، وهي تشمل ثلاثة أنماط من النضال الجماهيري:مكافحة قطع الأخشاب بطريقة غير شرعية، والنضال ضد شرود الحيوانات،ومكافحة حرائق الغابات.لقد تم تنظيم قطع وتسويق الحطب وفق إجراءات صارمة. حيث فرضت الحكومة الالتزام بالحصول على تصريح ممارسة مهنة تاجر الحطب. كما تم الالتزام باحترام المناطق المخصصة لقطع الأخشاب، وذلك لضمان إعادة زراعة الأنواع التي أزيلت منها الغابات. أما في المدن، فقد تم القضاء تقريبا على الحيوانات الضالة. ومن جهة أخرى تم تجريم أعمال الحرق، حيث تعرض المخالفون لعقوبات شديدة.

- **تدريس قضايا البيئة في المدارس:** بعد التدابير الكبرى التي تم اتخاذها في إطار سياسة النضالات الثلاثة للحفاظ على الأشجار القائمة وغرس أخرى جديدة كذلك، اتخذت الحكومة سلسلة من المبادرات الرامية إلى زيادة الوعي الجماهيري، والانخراط في جهود إعادة زراعة الأشجار على نطاق واسع.ومن أجل الحد من الاستهلاك المفرط للتدفئة، خاصة بالنسبة للأطفال ليزداد وعيهم بأهمية حماية البيئة، تم إنشاء « بستان المدرسة» مع الاحتفاظ بمشتل في كل مدرسة،

(1)« Sankarisme et environnement », communication de Meng-Néré Fidèle Kientega, http://thomassankara.net/spip.php?article897&lang=fr

بالإضافة إلى ذلك تم تعليم الطلاب الصغار صناعة المواقد المحسنة كي تستخدم في بيوتهم .

- **بستان القرية:** لقد أقرت الحكومة شعار «٨٠٠٠ غابة في ٨٠٠٠ قرية» وترجمته إلى أرض الواقع ، بدءا من مدينة واغادوغو لكي تكون محاطة بحزام أخضر كبير. ولكي يكون لكل قرية بستان خاص بها، أقامت السلطات المعنية مشاتل في كل قرية لتلبية الاحتياجات المحلية. يقول توماس سانكارا عن غابات القرية أنه يحترم تقاليد الأسلاف، ولعله كان يستهدف الاستمالة النفسية لسكان المناطق الريفية الذين رأوا على الفور فائدة هذه التدابير التي تحافظ على عاداتهم .

-استخدام مواقد الطهي المتطورة.

- جمع بذور الغابات: لتنفيذ إعادة استزراع الأنواع المحلية الأكثر ملائمة للبيئة، كان على كل قرية جمع البذور من الغابات لاستخدامها في المشاتل تحت إشراف خبراء الزراعة والري. ومن هنا جاءت فكرة إنشاء مركز لبذور الغابات.

- إنشاء وزارة خاصة للمياه: وكإجراء مصاحب لزراعة الأشجار في جميع أنحاء البلاد ومن أجل صيانتها والمحافظة عليها، أراد زعيم الثورة أن يضفي عليها طابعا مؤسسيا من خلال إنشاء وزارة خاصة بهذه المسألة. لقد كانت هذه الوزارة مسؤولة عن إنشاء السدود وحفر الآبار، والإشراف على بناء السدود الصغيرة في القرى للاستفادة من مياه الأمطار واستخدامها في المشاتل، والري وتربية الثروة الحيوانية وقبل كل شيء، استعادة المياه الجوفية.

- تقديم هدية رمزية عبارة عن موقد طهي متطور وشجرة لكل عروسين: سعت الحكومة إلى زيادة الوعي البيئي بين الجماهير فأرست مجموعة من التقاليد تهدف إلى حماية والمحافظة على البيئة. ولعل أبرز هذه الممارسات أن ينتهي كل احتفال زواج بزراعة شجرة، في نفس الوقت الذي يتم تقديم موقد طهي محسن للعروسين من قبل وزارة البيئة.

سادسا: تحرير المرأة باعتبارها فاعلا في التنمية

فهم سانكارا أن تحقيق التنمية الحقيقية سيكون مستحيلا دون تحرير جميع الفئات المضطهدة، بدءا من النساء. وقال في هذا الصدد: «لا يمكننا تغيير المجتمع مع الحفاظ على واقع الهيمنة والتمييز ضد النساء، الذين يشكلون أكثر من نصف مجتمعنا ... عملت ثورتنا لمدة ثلاث سنوات ونصف للقضاء تدريجيا على ممارسات مهينة تجاه المرأة ... كما يجب عليهن المشاركة باعتبارهن منتجات ومستهلكات بوركينابيات... يجب علينا أن نضمن دائما حصول المرأة على فرص العمل. هذا العمل التحرري والانعتاقي يضمن الاستقلال الاقتصادي للمرأة، ويضمن لها كذلك دورا اجتماعيا أعمق ومعرفة أكثر شمولا بالعالم »من حولها. في واقع الأمر، فإن التنمية، مثل العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، لا يمكن أن تصبح حقيقة واقعة بدون التحرير الكامل للمرأة، ونهاية جميع أشكال التمييز ضدها ومشاركتها الفعالة في عملية التحول.

من المفيد في إطار فهم موقف الفكر السياسي الشعبوي الأفريقي والذي يمثله توماس سانكارا من قضايا النوع الاجتماعي وتحرير المرأة تحليل خطاب سانكار الشهير بعنوان «الثورة لا يمكن أن تنتصر بدون تحرير المرأة» في ٨ مارس ١٩٨٧ .ألقي هذا الخطاب أمام حشد من عدة آلاف من النساء في واغادوغو في ذكرى اليوم العالمي للمرأة. تظهر القراءة العميقة لمضمون الخطاب أن توماس سانكارا كزعيم ثورى اتخذ موقفا متميزا حيث عالج قضايا ظلم المرأة وقهرها في المجتمع بتفصيل واضح. لقد رجع إلى تحليل الأصول التاريخية لاضطهاد المرأة والطرق التي أدت إلى تكريس هذه الوضعية في المجتمع .

يقول سانكارا: « إن رجال بوركينا فاسو المفعمين بعبير الحرية بعد أن ذاقوا مرارة الذل والحرمان بالأمس ، يمتلكون اليوم أغلى شيء في العالم: الشرف والكرامة. لقد أضحت السعادة ممكنة من هذه اللحظة فصاعدا، ويسهل الوصول إليها. إننا نتقدم كل يوم نحو ذلك الهدف، نتذوق حلاوة أول ثمار

نضالنا، وهو ما يمثل دليلا واضحا على الخطوات الكبرى التي تم اتخاذها بالفعل.. بيد أن هذه السعادة الأنانية ما هي إلا وهم. هناك شيء كبير غائب: النساء. لقد تم استبعادهن من موكب الفرح . وعلى الرغم من أن رجالنا قد وصلوا بالفعل أسوار جنة الثورة الموعودة لايزال نساؤنا يقاومن ظلام العتمة. يتحدثون لأنفسهن سرا وعلانية عن تجارب بوركينا فاسو، وهي التي قد تمثل لهن الآن قطرة في بحر عظيم. إن وعود الثورة هي حقيقة واقعة بالفعل بالنسبة للرجال. ولكنها لا تزال مجرد سراب بالنسبة للنساء.وعليه فإن أصالة ومستقبل ثورتنا تعتمد على النساء.

تلك أسئلة مهمة ومحورية، لأنه لا شيء نهائي أو دائم يمكن أن يتحقق في بلدنا طالما أبقينا على هذه الحالة من القهر في أنفسنا ، وهي الحالة التي فرضت علينا عبر قرون من أنظمة الاستغلال المختلفة. إن على رجال ونساء بوركينا فاسو، ابتداء من اليوم تغيير الصورة الذهنية عن أنفسهم. إن كلا منهما يشكل جزءا من مجتمع لا يقوم فقط بتأسيس نمط جديد من العلاقات الاجتماعية ولكنه يشجع على حدوث تحولات ثقافية تتحدى علاقات السلطة بين الرجال والنساء وتفرض عل كل منها إعادة التفكير في طبيعة الآخر»[1].

إن كلمات سانكارا تعكس فهما عميقا لوضع المرأة في المجتمع ونضالها من أجل التحرر والانعتاق بحسبانه قضية إنسانية عامة. ولعله أقام مشابهة بين عملية تحرير المرأة وإلغاء نظام الرق الذي ظل سائدا لحقبة طويلة. يقول سانكارا:« إن على كل من الرجال والنساء تحديد وتأكيد دور المرأة في المجتمع.، وعليه ينبغي استعادة صورة الرجل الحقيقية من خلال نشر قيم الحرية وإظهار التمايزات الفطرية ، بالإضافة إلى القضاء على كافة أنظمة النفاق والخداع التي كرست من وضعية الاستغلال المخزي للمرأة. وبعبارة أخرى، فإن طرح قضية المرأة في المجتمع البوركينابي اليوم يعني طرح قضية إلغاء نظام الرق الذي عانيت منه

(1)Sankara, Women's Liberation, op.cit, p.22.

المرأة لقرون طويلة. ولعل الخطوة الأولى تكمن في محاولة فهم كيفية عمل هذا النظام وطبيعته الحقيقية في مختلف أبعاده بهدف الوصول إلى خطة عمل تفضي في نهاية الأمر إلى التحرير الكامل للمرأة. بعبارة أخرى، لكي نكسب هذه المعركة المشتركة بين الرجال والنساء فإن علينا أن نكون على دراية تامة بقضية المرأة في العالم تماما مثلما هو الحال على الصعيد الوطني. يجب علينا أن نفهم كيف أن نضال المرأة في بوركينا فاسو اليوم هو جزء من نضال من جميع النساء في جميع أنحاء العالم ، وأبعد من ذلك، فهو جزء من النضال من أجل إعادة التأهيل الكامل لقارتنا. وبالتالي فإن وضع المرأة هو في صميم المسألة الإنسانية نفسها، هنا، وهناك، وفي كل مكان. فالمسألة إنسانية عامة بطبيعتها.[1]»

جدول رقم (٦)

بعض المؤشرات والمعلومات عن بوركينا فاسو

في عهد توماس سانكارا

عدد السكان	٧٩٦٤٧٠٥ (١٩٨٥) ٩٠٪ يسكنون في الريف
العاملين في القطاع غير الزراعي	٤٠٠٠٠ القطاع الحكومي ٢٠٠٠٠ قطاع التصنيع ١٠٠٠٠ قطاع الإنشاءات
المساحة	١٠٥٨٦٩ ميل مربع ٢٧٤٢٠٠ كم٢
العاصمة	واغادوغو
متوسط الدخل السنوي	١٥٠ دولار أمريكي (١٩٨١)

(1) Ibid, pp23-25.

العملة	الفرنك الأفريقي خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٧ تراوحت قيمتها بالنسبة للدولار مابين ٣٠٠-٥٠٠ فرنك
الميزانية الوطنية	٥٨ مليار فرنك (١٩٨١)
المنتجات الرئيسية وسلع التصدير	القطن والجلود والماشية والمكسرات والذهب
الجماعات الإثنية	أكثر من ٦٠ جماعة من أبرزها الموسي ٥٣.٠٪ البول ٧.٨ ٪ غورمانتشي ٧.٠٪ غورونسي ٦.٠٪ بيسا ٣.٠٪ لوبي ٢.٥٪ سينوفو ٢.٢٪ سامو ٢.٠٪ ماركا ١.٧٪ بوبو ١.٦٪
اللغات المستخدمة	الفرنسية – اللغة الرسمية أكثر من ٦٠ لغة من بينها: المور ٥٣.٠٪

	الديولا ٨.٨٪ الفولفولدي ٦.٦٪	
الأمية	٩٢٪ (٩٨٪ في الريف)	
الصحة	العمر المتوقع	٤٣.٨٪ (١٩٨١)
	معدل وفيات الأطفال	٢٠٨ لكل ١٠٠٠ طفل عند الولادة
	معدل وفيات الأمهات عند الولادة	٦١٠ لكل ١٠٠٠٠٠ امرأة عند الولادة
	الأطباء	١ لكل ٣٧.٤٩٤ (١٩٨٨)
	الممرضين	١ لكل ١٢.٣٦٦ (١٩٨٨)
	القابلات	١ لكل ٢٨.٣٩٧ (١٩٨٨)
	مساعدي القابلات	١ لكل ٣١.٢٧٦ (١٩٨٨)

المصدر:

Thomas Sankara، We Are Heirs of the World's Revolutions ،Pathfinder، NY، London،2007،p27.